

اي أن الطن العربي يزيد على الطن اليهودي بـ ( ٤٧٣ ) ليرة . ( ٢ ) الرقم الذي ذكرته على صفحة ٣٧ وهو ١٥٧٢ يقابله في الجدول رقم ١٥٢٧ . ( ٣ ) الأرقام الثلاثة لا تمت بصلة لبعضها بعض على الاطلاق .

وفي الصفحة ٤٣ تقول الكاتبة بشأن الضفة الغربية بلغ مجموع المساحة المزروعة عام ١٩٥٢ ( ١٧٤٣٦٦٨ دونما ) انخفضت الى ١٥٤٨٢٥٤ دونما عام ١٩٥٧ . ولكن الكاتبة تقول ان المساحة عام ٥٢ هي ( ١٧٠٣٠٧٠٣ ) ( ص ٢٦ ) . وان المساحة عام ٥٧ هي ( ١٥٤٧٦٣٥ ) ( ص ٢٧ ) ، فأي ارقام علينا ان نعتد ، ولكن لا بأس هذه المرة فالفرق هو في حدود ١٧٠٣٥ دونما فقط .

وتحت عنوان الفاكهة تتحدث الكاتبة عن ان « مجموع المساحة المزروعة عام ٥٢ كان ( ٦٧٣٣٩ ) دونما اي ( ٣٧٪ ) من مجموع المساحة المزروعة وفي عام ١٩٥٧ انخفضت المساحة الى ( ١٠٦٠٢٧ ) دونما ٦٨٪ من مجموع المساحة المزروعة » ( ص ٤٣ ) المطلوب هنا فقط حذف « انخفضت » ووضع « زادت » مكانها لان ١٠٦٠٢٧ اكثر من ٦٧٣٣٩ .

وفي صفحة ٤٤ تعطينا الانسة العامري مساحة جديدة للضفة الغربية فهي عندما تقول تحت عنوان التبغ ان المساحة المزروعة عام ٥٢ تبلغ ٤١٦٦ دونما أي ٢٪ من مجموع المساحة المزروعة ولو افترضنا ان النسبة صحيحة لمساحة الاراضي المزروعة في الضفة الغربية يجب ان تبلغ اذن ( ٢٠٩٨٠٠ ) دونم فقط بينما تذكر الانسة العامري ان المساحة هي ١٧٤٣٦٦٨ دونما وبهذه الطريقة تكون الانسة قد ضيعت ١٥٢٣٨٦٨ دونما . ولكن إذا كانت ٤١٦٦ دونما تساوي عند عثمان ٢٪ فبعد ثلاثة اسطر فان ٤٧٥٢ لا تبلغ سوى ٠٣٪ فقط .

وفي الجدول المنشور على صفحة ٤٤ فان مجموع نسبة الاراضي المزروعة من ( الاراضي المزروعة ) على ضوء بيانات عثمان العامري تبلغ ١٠٠٪ عام ٥٢ ، ونسبة الاراضي المزروعة من الاراضي المزروعة عام ٥٧ هي ٩٩٨٥٪ وليس ١٠٠٪ ، ويتكرر الخطأ نفسه على الصفحة ٤٦ حيث ان مجموع احد الجداول هو ٩٥٪ وليس ١٠٠٪ ،

( ص ٣٥ ) علما بأن مساحة فلسطين المحتلة ٢٠٣ مليون دونم . « ولا تزيد الملكيات الخاصة لكل من العرب واليهود عن ١٠٥ ملايين دونم » ( ص ٣٥ ) اي بما يزيد على اربعة اضعاف مساحة كل فلسطين المحتل منها وغير المحتل . واذا كانت مساحة فلسطين المحتلة ٢٠٣ مليون والمملوك منها للدولة ١٦٩ مليون دونم كما تقول الكاتبة فان الشيء الطبيعي ان يكون المتقي للمواطنين العرب واليهود هو الفارق بينهما اي ٣٤ مليون دونم وبالرقم الذي اعطته الكاتبة تكون قد ضاعفت المساحة اكثر من ٣٠ مرة . وكما نتمنى ان يكون الرقم الخطأ نتيجة لاختلاف موقع الفاصلة او اختلافها ولكن لا اثر لاي شبه بين الرقم ٣٤ ورقم ١٠٥ . وكذلك فان الكاتبة قد الحقت تعبير « ملايين » بـ ١٠٥ مما يؤكد ان الجلة سليمة لغويا وان حرفا ما لم يسقط . لا بأس فما دامت عثمان قد تحدثت عن ( استهلاك ) اراض اي الموت فان الموت يعني ايضا الحياة ، ومن يموت يولد ايضا . ولكن الفارق اكبر من ان يحتمل انه ١٠١٦ مليون دونم .

وفي الجدول غير المعنون الموجود على ( ص ٣٦ ) عن الفرق بين سعر محصول الدونم العربي والدونم اليهودي من بين خمسة ارقام ذكرتها هناك اخطاء بالطرح في اربعة منها ، حيث دورت ٣ ارقام ، وهو امر لا يجوز عند عرض الاحصاءات ، ولكن الرقم الفاضح الذي يترك اثرا كثيرا عند حساب القيمة حيث ذكرت الكاتبة ان الفرق بين سعر محصولين اليهودي والعربي في الدونم الواحد هو ٢٩٥ ليرة بينما الطرح الصحيح للارقام التي ذكرتها يعطي فرقا بقيمة ٣٩٤٩٧ ليرة اسرائيلية . ( ٤٩٧٧ ) سعر محصول الدونم اليهودي ١٠٢٧٣ للدونم العربي ) .

وتحت عنوان المحاصيل الزراعية في صفحة ٣٧ تقول الكاتبة « ان سعر الانتاج اليهودي للطن زاد عن سعر الانتاج العربي بـ ٢٧ ليرة اسرائيلية عام ١٥٧٢ و ٥٠/٤٩ ( ص ٢٧ ) وبمراجعة ارقام الجدول الموجود على صفحة ٣٨ ، اتضح ان رقم ٥٠/٤٩ صحيح ويبلغ ٢٧ فعلا . ولكن رقم عام ٦٨/٦٧ حوله الملاحظات التالية : ( ١ ) سعر الطن الواحد العربي ( ٣٣٥٤ ) وسعر الطن الواحد اليهودي ( ٢٨٨١ )